مصر

استمر تدهور وضع حقوق الإنسان في مصر خلال النصف الأول من 2016.

وقد أثرنا المسائل التي تثير قلقنا بشأن حقوق الإنسان في مصر في بيانات المملكة المتحدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مارس ويونيو. في جلسة يونيو، اتخذنا قرار إثارة موضوع مصر تحت البند 4 من الأجندة (أوضاع حقوق الإنسان التي تتطلب لفت اهتمام مجلس حقوق الإنسان). بينما كنا في جلسات سابقة قد أثرنا المسائل المثيرة لقلقنا بشأن مصر في بيانات المملكة المتحدة تحت بند الأجندة المتعلق بتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان (البند 2). إن قرارانا إثارة موضوع مصر تحت البند 4 يعتبر تغييرا كبيرا في نهجنا، ويتناسب مع قلقنا المتنامي. وقد تلقينا أموالا خلال هذه الفترة لتمويل مشاريع تنطوي تحت صندوق الماغنا كارتا لحقوق الإنسان والديموقراطية لدعم مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان في مصر، ومن المزمع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع قريبا.

استمر ورود أنباء عن وقوع حالات تعذيب ووحشية الشرطة واختفاءات قسرية في مصر. وقد جمع مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، وهو منظمة غير حكومية محلية، تقارير صحفية حول 270 حالة تعذيب و51 حالة وفاة أثناء الاعتقال خلال الفترة من الأول من يناير وحتى 7 يونيو 2016. كما وثقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات 168 حالة اختفاء قسري في الفترة من يناير وحتى مارس 2016 استنادا إلى تقارير أهالي وأصدقاء الضحايا. لكن لا تتوفر بيانات تغطي الفترة كلها، كما لا تتوفر إحصاءات رسمية، رغم أن المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر قدم قائمة تضم 331 حالة لوزارة الداخلية. وفي رده على عدد من حالات انتهاكات ارتكبتها الشرطة، من بينها بعض الانتهاكات التي أفضت إلى مقتل مدنيين، قال الرئيس السيسي بأن الحكومة سوف تسن قوانين جديدة تنظم أداء الشرطة. سيكون تطبيق هذا الالتزام تطورا نرحب به. وقد أثار كبار المسؤولين البريطانيين مخاوفهم بشأن التعذيب مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية في مصر.

في 25 يناير اختفى جوليو ريجيني، وهو طالب إيطالي من جامعة كامبريدج، في القاهرة، حيث كان يجري بحثا ركز فيه على النقابات العمالية في مصر. وقد عُثر على جثته بعد تسعة أيام وتبدو عليها آثار تعذيب. وهناك تحقيق إيطالي مصري مشترك مازال جاريا. وفي 24 مارس قتلت الشرطة المصرية أربعة رجال بزعم أنهم أعضاء في عصابة إجرامية تستهدف الأجانب، ونشرت صورا لأوراق هوية السيد ريجيني يُقال أنها وُجدت في حوزتهم. لكن قال محققون إيطاليون لاحقا بأن ليس هناك دليل قاطع على أن الرجال الأربعة كانوا مسؤولين عن قتل السيد ريجيني. وقد تولت الحكومة الإيطالية جهود العمل مع الحكومة المصرية لمعرفة ما حدث للسيد ريجيني وتقديم قاتليه للعدالة. وعرضنا على الحكومة الإيطالية دعمنا التام وظلينا على اتصال وثيق معها. كما أثار وزراء وكبار المسؤولين، بمن فيهم السفير، قضية السيد ريجيني مع السفير المصري في لندن وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية ووزارة الداخلية المصرية. وفي إبريل نشرت الحكومة البريطانية ردا على التماس بشأن هذه القضية يحث السلطات المصرية على التعاون تماما مع المحققين الإيطاليين وبحث كافة السيناريوهات المحتملة خلال التحقيق.

استمرت القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك اتخاذ إجراءات قضائية ضد عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وفي 17 فبراير سلم مسؤولون من وزارة الصحة أمرا بالإغلاق لمركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، وعادوا في 5 إبريل لمحاولة إغلاق مكتب المركز. وفي مارس استُدعي عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان المصريين والعاملين في منظمات غير حكومية لاستجوابهم في القضية رقم 2011/173

(والتي تعرف كذلك باسم "قضية التمويل الأجنبي"). من بين من تم استدعاؤهم محامي حقوق الإنسان البارز نجاد البرعي، والذي وُجّه إليه لاحقا الاتهام بارتكاب عدد من الجرائم تتعلق بصياغته لقانون لمكافحة التعذيب. كما مُنع عدد من كبار المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر فيما يتعلق بهذه القضية، من بينهم الصحفي الاستقصائي حسام بهجت، ومدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد، ومدير معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان محمد زارع. وكان للضغوط المستمرة على المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أثر كبير على عملها: حيث غادر مدافعون كبار عن حقوق الإنسان مصر، وعمدت عدة منظمات غير حكومية إلى وقف أو تحديد حملاتها، بينما أغلقت منظمات أخرى مكاتبها مؤقتا. وفي 22 مارس أدلى وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية، توباياس إلوود، بتصريح أعرب فيه عن قلقه لإعادة فتح ملف "قضية التمويل الأجنبي". وأثار هو وعدد من كبار المسؤولين موضوع إغلاق مركز النديم مع السفير المصري في لندن، ووزير الصحة المصري، وكبار المسؤولين المصريين.

في 15 و25 إبريل خرج متظاهرون في شوارع القاهرة وفي أنحاء البلاد احتجاجا على اعتبار جزيرتي تيران وصنافير أراضي سعودية. ووفقا لمنظمات محلية، اعتقلت السلطات 1,312 شخصا شاركوا في هذه المظاهرات، رغم عدم صدور أرقام رسمية تؤكد ذلك. وصدر حكم على 152 شخصا بالسجن ما بين سنتين إلى خمس سنوات (72 حُكم عليهم غيابيا) لدورهم بالمشاركة في المظاهرات، لكن أُخلي سبيل 52 من بينهم، بينما خففت أحكام باقي المسجونين إلى دفع غرامة حين استأنفوا ضد الحكم. كما صدرت أحكام على معتقلين آخرين في قضايا منفصلة لدورهم في المطالبة بالخروج بمظاهرات أو مشاركتهم فيها، من بينهم الناشطة سناء سيف التي تقضي حكما بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة "إهانة القضاء" أثناء استجوابها بشأن اتهامات تتعلق بتوزيع منشورات تدعو للخروج بمظاهرات. وتم اعتقال عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان خلال المظاهرات، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة المفوضية المصرية للحقوق والحريات أحمد عبد الله، ومدير برنامج الأقليات في المفوضية مينا ثابت، والمحامي الحقوقي مالك عدلي. وقد أفرجت السلطات عن مينا ثابت بكفالة في 20 يونيو، لكن مازال أحمد عبد الله ومالك عدلي رهن الاعتقال. أثار وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالخارجية البريطانية، توباياس إلوود، وكبار المسؤولين مواضيع الاعتقالات المتعلقة بالمظاهرات، بما فيها قضية أحمد عبد الله، مع السفير المصري في لندن ومع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية المصرية.

مازال الإعلام يخضع لقيود. ففي 25 إبريل أشارت لجنة حماية الصحفيين إلى اعتقال 33 صحفيا على الأقل أثناء تغطيتهم الصحفية للمظاهرات، لكن أُخلي سبيلهم جميعا فيما بعد. وفي الأول من مايو اعتقلت الشرطة الصحفيّيْن عمرو بدر ومحمود السقا في نقابة الصحفيين بتهمة تشكيل جماعة غير قانونية بهدف الإطاحة بالحكومة، والتحريض على الخروج بمظاهرات في 25 إبريل، ونشر معلومات كاذبة، والانتماء لحركة شباب 6 إبريل المحظورة. وفي 29 مايو اعتُقِل نقيب الصحفيين يحيى قلاش ورئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين خالد البلشي، ووُجّهت إليهما لاحقا تهمة إيواء مشتبه بهم صدرت بحقهم مذكرات اعتقال، ونشر معلومات كاذبة تهدد السلام العام تتعلق بتصريحاتهما بشأن اعتقال بدر والسقا. وأفرجت النيابة عنهما بكفالة في 30 مايو. وقد أثار كبار المسؤولين القضية مع وزارة الخارجية المصرية.

كما أصدرت السلطات المصرية أوامر تفرض قيودا على التغطية الصحفية لقضايا كبيرة، من بينها قضية اعتبار جزيرتي تيران وصنافير أراضي سعودية، وقضية نقابة الصحفيين، و"قضية التمويل الأجنبي". وفي 7 مايو حكم قاضي

بالإعدام على ستة أشخاص، من بينهم ثلاثة صحفيين حُكم عليهم غيابيا، بتهمة المساعدة في تهريب وثائق سرية إلى ضباط مخابرات قطريين وقناة الجزيرة. جميعهم لديهم حق الاستئناف ضد الحكم إن صدر الحكم بحضورهم في المحكمة، أو طلب إعادة المحاكمة إن صدر الحكم ضدهم غيابيا. وفي 3 فبراير صادقت محكمة جنح الجمالية على الحكم بالسجن سنة واحدة على مقدم البرامج إسلام بحيري بتهمة ازدراء الأديان. في 16 مايو أقر مجلس الوزراء قانون الصحافة والإعلام الجديد الذي يلغي عقوبة الحبس عن كافة الجرائم المتعلقة بالنشر، وبذلك يكون هذا القانون متوافقا مع الدستور المصري. وفي حال موافقة البرلمان على هذا القانون ودخوله حيز النفاذ، فإنه سيكون خطوة إيجابية كبيرة.

في 24 إبريل، حكمت محكمة على 11 رجلا بالسجن 12 سنة بتهمة "التحريض على ارتكاب المعاصي"، ومن المعلوم بأن هذه الاتهامات لها صلة بإقامتهم لعلاقات جنسية مثلية. وقد تم تخفيف الحكم ضدهم لدى الاستئناف إلى سنة واحدة.

في 30 مايو توفيت فتاة تبلغ من العمر 17 سنة نتيجة عملية ختان أجريت لها في مستشفى، وهي عملية مخالفة للقانون المصري. وقد اعتقلت السلطات والدة الفتاة، وأغلقت المستشفى. وتقول قوات الأمن بأنها تحاول العثور على الطبيبة التي أجرت العملية للقبض عليها. يأتي ذلك في وقت تراجعت فيه عمليات ختان الإناث بنسبة 13% منذ سنة 2008 حسب إحصاءات وزارة الصحة.

في 29 مايو حكمت محكمة عسكرية على ثمانية مدنيين بالإعدام بتهم من بينها الانتماء لجماعة محظورة، وحيازة أسلحة ومتفجرات، والحصول على معلومات عسكرية محظورة دون إذن. وقد قال محامو وأهالي المتهمين لمنظمة العفو الدولية بأن المتهمين تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب. ومازال إبراهيم حلاوة، وهو مواطن إيرلندي، معتقلا في السجن في مصر، حيث يخضع هو و493 آخرين للمحاكمة بزعم دورهم في أعمال العنف في ميدان رمسيس في مصر سنة 2013. وقد واجهت هذه القضية إجراءات مطولة وتأخيرا في مجرياتها. وفي 29 يونيو تأجلت القضية مجددا إلى 2 أكتوبر.